

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 24 لسنة 1424 باعتماد
الاستراتيجية الوطنية لتوفير الصحة للجميع
وبالجميع

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 6
السنة الثالثة والثلاثون

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (24) لسنة 1424 ميلادية
 باعتماد الاستراتيجية الوطنية لتوفير
 الصحة للجميع وبالجميع

اللجنة الشعبية العامة ، ، ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي صاغها مؤتمر الشعب العام في
 دور انعقاده للعام 1403 و . وخلال الفترة من 10 إلى 17 شعبان 1403 و . الموافق
 22 من أي النار 1423 ميلادية .

وبعد الاطلاع على القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973 م .
 وعلى القانون رقم 55 لسنة 1976 م بإصدار قانون الخدمة المدنية .
 وعلى القانون رقم (7) لسنة 1982 م بشأن حماية البيئة .
 وعلى القانون رقم (17) لسنة 1987 م بشأن المسئولية الطبية .
 وعلى القانون رقم (5) لسنة 1987 م بشأن المعاقين .
 وعلى القانون رقم (3) لسنة 1423 م ميلادية بشأن اللجان الشعبية ولائحته
 التنفيذية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (287) لسنة 1423 ميلادية بشأن تنظيم
 الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .
 وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي
 بكتابه رقم : ل ش ع / 5 / 7938 المؤرخ في 8 / 11 / 1423 ميلادية .

قررت

مادة (1)

يعتبر النظام الصحي بالجماهيرية العظمى قائماً على الرعاية الصحية الأولية التي
 تعتمد أساساً على تغذية صالحة عملياً وسليمة علمياً ومقبولة اجتماعياً، وبحيث تكون
 ميسرة لكافة الأسر والأفراد في المجتمع من خلال مشاركتهم الفاعلة وبتكاليف يمكن
 للمجتمع توفيرها في كل مرحلة من مراحل تطورها وبروح من الاعتماد على الذات وحرية
 الإفادة ، وذلك لغرض توفير الصحة للجميع وبالجميع وتحقيقاً للهدف المنشود ، وهو أن

يبلغ جميع المواطنين بالجمهورية العظمى أرفع مستوى صحي ممكن يمكنهم من العمل المنتج ومباشرة دور فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

مادة (2)

تتكون أسس الاستراتيجية الوطنية لتوفير الصحة للجميع وبالجميع من المبادئ التالية :-
أ) كفالة المجتمع للرعاية الصحية الأولية بمفهومها الشامل لجميع المواطنين بالجمهورية العظمى .

ب) العدالة في توزيع الموارد الصحية والحصول عليها وتجاوز العقبات الاقتصادية المادية والجغرافية .

ج) اعتبار التنمية الصحية عملية استثمارية وتمثل جزءا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والإدارية للمجتمع .

د) مسئولية توفير الصحة تشمل - بالإضافة إلى قطاع الصحة والضمان الاجتماعي - كافة القطاعات ذات العلاقة بالصحة .

هـ) استعمال التقنية الملائمة .

و) مشاركة المجتمع ومسئوليته تجاه الصحة أفرادا وأسرا وتجمعات سكانية .

ز) ربط المواطن بطبيب وحدات الرعاية الصحية الأولية وفق نظام تسجيل عائلي ونظام إحالة لتلقى خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية .

مادة (3)

تشتمل الرعاية الصحية الأولية على الخدمات التالية :-

أ) الإعلام والتثقيف الصحي والاجتماعي .

ب) صحة الغذاء والتغذية السليمة .

ج) الماء النقي المأمون والصرف الصحي وإصحاح ونقاء البيئة .

د) رعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة .

هـ) التمنيع (التلقيح) .

و) مكافحة الأمراض السارية وغير السارية .

ز) الإسعاف الأولى ومعالجة الحالات والأمراض الشائعة .

ح (توفير الأدوية الأساسية .

ط (الصحة النفسية .

ى (الصحة المهنية .

ك (الرعاية الاجتماعية والصحية للمسنين .

مادة (4)

تتألف الرعاية الصحية الأولية من ثلاثة مستويات : -

أ - المستوى الأول :-

وهو المستوى الذى تقدم فيه خدمات الرعاية الصحية الأولية عن طريق وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والعيادات المجمعمة والمنزل عند الضرورة .

ب - المستوى المتوسط :-

وهو الذى يعالج المشاكل الطبية الأكثر تعقيداً المحالة من المستوى الأول ، ويقدم هذا المستوى رعاية طبية متخصصة وأكثر مهارة كما يقدم الدعم والتدريب المستمر للعاملين بالمستوى الأول للرعاية الصحية الأولية .

ج - المستوى المركزى :-

يختص هذا المستوى بتنسيق جميع أجزاء النظام الصحى وتوفير الخبرة فى مجال التخطيط والمتابعة والتقييم والتطوير مع توفير الدعم المالى ، ويؤدى هذا العمل الجهاز الإدارى باللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعى والمستشفيات .

مادة (5)

تعتمد أولويات تنفيذ الاستراتيجية لتوفير الصحة للجميع وبالجميع على النحو الآتى :-

أ (تطوير الإدارة الصحية وتدريب أطرها وتحسين نظم المعلومات الصحية والتوثيق الطبى .

ب (التركيز على تنمية القوى العاملة الوطنية فى مجال الصحة والضمان الاجتماعى

بهدف تلييب العاملين بالقطاع من خلال التأهيل والتعليم المستمر وتعميق مفهوم

الرعاية الصحية الأولية فى الكليات والمعاهد الصحية وإقحام الوطنيين من كافة

التخصصات فى تقديم الرعاية الصحية الأولية فى جميع مستوياتها .

- ج) تطوير المرافق الصحية والاهتمام بصيانتها وتجهيزاتها وإعادة تقييمها وتوزيعها جغرافياً بما يتناسب وحجم التجمعات السكانية ورفع الكفاءة النوعية للأداء ودعم الوسائل التشخيصية والعلاجية والإيوائية فيها .
- د) تحسين قنوات الإمداد الطبي وتطوير أساليبه وتقنيته بما يتمشى وقواعد استخدام الأدوية الأساسية وكذلك تطبيق برامج الاستخدام الرشيد للأدوية ودعم مختبرات ضبط الجودة وتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية .
- هـ) التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والعربية للاستفادة القصوى من إمكانياتها في دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية والاستعانة بها في تقييمها .
- و) تنمية الموارد المالية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيد الإنفاق من خلال استخدام أدلة الجودة النوعية بكل نشاط والإشراف والمراقبة والتقييم المستمر واستحداث موارد إضافية من خلال ما يقرر من رسوم من داخل القطاع أو من خارجه تخصص كإيراد مباشر للقطاع .

مادة (6)

تعتبر المؤسسات العلاجية والتشاريكات الطبية والعيادات الخاصة وما في حكمها من قنوات تقديم الخدمات الطبية لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، وذلك وفقاً للأسس والضوابط التي تحددها اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، وتكون مكملة للخدمات الصحية التي تقدم من خلال الرعاية الصحية الأولية .

مادة (7)

تجرى عملية المراقبة والتقييم للاستراتيجية لمعرفة مدى تحقيقها للأثر المنشود بالنهوض بالحالة الصحية وتقييم فاعليتها وتأثيرها على التنمية الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وتم عملية المراقبة كل سنتين وعملية التقييم كل ست سنوات ، وبحيث تكون مترامنة مع المواعيد المحددة لإجراء التقييم الإقليمي والعالمي لاستراتيجية توفير الصحة للمجتمع ، وتستخدم في عملية التقييم المؤشرات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية ، وأية مؤشرات إضافية تستدعي الضرورة استعمالها .

مادة (8)

تشكل لجنة عليا برئاسة أمين اللجنة الشعبية العامة وعضوية أمناء اللجان الشعبية العامة للقطاعات التالية :-

- أ - الصحة والضمان الاجتماعي .
- ب - المرافق والإسكان.
- ج - الصناعة.
- د - التعليم والبحث العلمي .
- هـ - العدل والأمن العام.
- و - الزراعة والثروة الحيوانية.
- ز - التخطيط والمالية.

وذلك لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القرار على أن تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الأقل في السنة .

ويجوز إنشاء لجان فرعية يحدد نطاق اختصاص كل منها وكيفية تشكيلها وقواعد مباشرتها لمهامها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من أمين اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي .

مادة (9)

تتولى اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي بالتنسيق مع اللجان الشعبية العامة النوعية المشار إليها في المادة السابقة إعداد خطط العمل اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

مادة (10)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 18 / شعبان / 1404 و . ر

الموافق : 19 / أي النار / 1424 ميلادية